A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.109/1150
3 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	لمحة عامة	١ - ٣	٣
ثانيا-	التطورات الدستورية والسياسية	٤ - ٤٠	٣
	ألف - الدستور	٤ - ٨	٣
	باء - السلطة القضائية	٩ - ١١	٤
	جيم - التطورات الدستورية	١٢ - ١٣	٥
	دال - الأحزاب السياسية والانتخابات	١٤ - ٢٠	٥
	هاء - مركز الاقليم في المستقبل	٢١ - ٣٠	٧
	واو - الخدمة العامة	٣١ - ٣٣	٩
	زاي - العلاقات الخارجية	٣٤ - ٣٨	١٠
	حاء - التطورات الأخرى	٣٩ - ٤٠	١١
ثالثا -	المنشآت العسكرية	٤١	١٢
رابعا -	الأحوال الاقتصادية	٤٢ - ٦٠	١٢
	ألف - لمحة عامة	٤٢ - ٤٣	١٢
	باء - المالية العامة	٤٤ - ٤٥	١٣
	جيم - الزراعة والماشية ومصائد الأسماك	٤٦ - ٤٧	١٣
	دال - التنمية الصناعية	٤٨ - ٥١	١٤
	هاء - الأعمال التجارية الدولية	٥٢ - ٥٦	١٥
	واو - السياحة والخدمات المتصلة بها	٥٧	١٦

040593 040593 93-24029

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	زاي - الاتصالات والمرافق الأساسية	٥٨ - ٥٩	١٧
	حاء - التجارة	٦٠	١٧
خامسا -	الأحوال الاجتماعية	٦١ - ٦٦	١٧
	ألف - الأمن العام ومكافحة الجريمة	٦١ - ٦٢	١٧
	باء - اليد العاملة	٦٣	١٨
	جيم - الصحة العامة	٦٤ - ٦٦	١٨
سادسا-	الأحوال التعليمية	٦٧ - ٦٩	١٩

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة[1]

أولا - لمحة عامة

١ - تقع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على مسافة ٧٥ كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، وتتكون من نحو ٥٠ جزيرة وجـُزيـّرة، أكبرها جزيرة سان كروا (٢١٨ كيلومترا مربعا)، وسان توماس (٧٣ كيلومترا مربعا)، وسان جون (٥٢ كيلومترا مربعا). وتقع عاصمة الإقليم، شارلوت آمالي، في جزيرة سان توماس.

٢ - وقد أظهرت الأرقام النهائية لتعداد عام ١٩٩٠، التي أصدرها مكتب الحاكم في تموز/يوليه ١٩٩١، أن عدد سكان الإقليم بلغ ٨٠٩ ١٠١ نسم (سان كروا: ١٣٩ ٥٠ نسمة، سان توماس: ١٦٦ ٤٨ نسمة، سان جون: ٥٠٤ ٣ نسم). وفاق عدد الإناث عدد الذكور، حيث بلغ التعداد ٥٩٩ ٥٢ إلى ٢١٠ ٤٩. وتعداد عام ١٩٩٠، وإن كان يفوق تعداد عام ١٩٨٠ (٥٦٩ ٩٦ نسمة)، يقل بكثير عن العدد المقدر فيما بين التعدادين في عام ١٩٨٥، البالغ ٠٠٠ ١١٠ نسمة. وفسر متحدث باسم مكتب تعداد الولايات المتحدة، الموجود في الإقليم، هذا النقص بأنه يعود إلى انخفاض معدل الولادات وإلى الهجرة الصافية.

٣ - ومناخ الإقليم شبه استوائي تلطف الرياح التجارية من حدته. ويبلغ متوسط سقوط الأمطار في الإقليم، الذي يقع في حزام الأعاصير، ١١٤ سنتيمترا (٤٥ بوصة) سنويا. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، تعرض الإقليم لإعصار "هوغو" الذي أحدث خسائر فادحة في هياكل الإقليم الأساسية، وفي المرافق السكنية والتجارية والسياحية، قدرت بأكثر من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة[2]. (للاطلاع على التفاصيل انظر A/AC.109/1029). وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أعلن حاكم الإقليم أن آثار الإعصار التي كانت لا تزال باقية هي من العوامل الرئيسية الكثيرة التي قوضت آمال حكومة الإقليم في تحقيق نمو وتوسع اقتصاديين سريعين مستمرين لم يسبق لهما مثيل.

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٤ - لا يزال قانون جزر فرجن التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤ بصيغته المعدلة في الفترة ١٩٧٢-١٩٦٨، هو دستور الإقليم. وتتكون الحكومة من ثلاثة فروع متميزة هي: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. ويتم انتخاب الحاكم، وهو رئيس السلطة التنفيذية، ونائب الحاكم معا، لفترة أربع سنوات.

٥ - والحاكم مسؤول عن إدارة جميع أنشطة السلطة التنفيذية، بما فيها تعيين جميع الموظفين وعزلهم؛ وعن تنفيذ القوانين الاتحادية والمحلية، بما في ذلك أن يطبق في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أحكام دستور الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتعارض مع مركز هذه الجزر بوصفها إقليما مدمجا في

الولايات المتحدة. وللحاكم أن يوصي السلطة التشريعية باعتماد مشاريع قوانين وله أن يستخدم حق النقض ضد أي تشريع، حسبما ينص القانون التأسيسي المنقح.

٦ - ولوزير داخلية الولايات المتحدة سلطة تعيين مراقب مالي اتحادي للإقليم (لا يجوز أن يكون عضوا في أية إدارة تنفيذية من إدارات حكومة الإقليم) يزاول وظائف من بينها تحسين الكفاءة والاقتصاد في البرامج الحكومية ومراجعة حسابات الأموال الاتحادية والإشراف على استخدامها. ومنذ أوائل عام ١٩٨٣ يقوم المفتش العام بوزارة داخلية الولايات المتحدة بمهام المراقب المالي الاتحادي.

٧ - ولكي يكون الشخص مؤهلا للتسجيل كناخب، يجب أن يكون من مواطني الولايات المتحدة، وأن يبلغمن العمر ١٨ سنة فأكثر، وأن يكون قد أقام في الإقليم لمدة ٩٠ يوما. وللهيئة التشريعية سلطة تقرير اشتراطات أخرى على ألا تتعلق بالملكية أو اللغة أو الدخل وألا يقع أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو المعتقد الديني. وينص مشروع قانون الناخبين الغائبين، الذي تم التوقيع عليه وأصبح قانونا في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، على إجراءات لتصويت الغائبين.

٨ - ومنذ عام ١٩٧٣، والإقليم يرسل مندوبا ليس له حق التصويت إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. والمندوب، ومدة ولايته سنتان، يُنتخب بأغلبية الأصوات (انظر الفقرتين ١٧ و ٢٨).

باء - السلطة القضائية

٩ - جدير بالذكر أن القادة السياسيين والقضائيين والمجتمعيين أعربوا عن قلقهم إزاء الأزمة التي يمر بها النظام القضائي في الإقليم والحاجة إلى ملء شاغرين كقاضيين اتحاديين. أكد فريق استشاري، أنشئ في الإقليم بموجب قانون إصلاح القضاء المدني لعام ١٩٩٠، في تقريره المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أن السبب الرئيسي في التأخير في سير قضايا المحاكمات المدنية يعود إلى الافتقار إلى موارد قضائية. وأشار التقرير إلى أنه من أصل ٩٤ محكمة في نطاق نظام الولايات المتحدة، يحتل الإقليم ثالث أعلى مرتبة من حيث ارتفاع عدد الاختبارات الجنائية المقدمة في كل قضية من القضايا. والأكثرية الغالبة من القضايا التي يتعدد فيها المدعى عليهم، وتكون فيها المسائل معقدة وتطول فترات محاكماتها (انظر الفقرتين ١٢ و ١٣ من A/AC.109/1109).

١٠ - وفي ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٢، جرى تعيين قاضي محكمة الإقليم، توماس ك. مور، وهو من مواطني جزر فرجن، ليشغل واحدا من كرسيي القضاء الاتحاديين الشاغرين في الإقليم. وفي وقت لاحق، عـُين قاضي قضاة المحاكم المحلية. وتفيد تقارير صحفية أن الرئيس جورج بوش قد رشح مواطنا آخر من جزر فرجن، هو قاضي محكمة الإقليم ريموند فينتش، ليشغل الكرسي الشاغر الثاني في المحاكم المحلية، لكن اللجنة القضائية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة لم تتخذ إجراء بصدد هذا الترشيح. وكان من المتوقع أن يعود الرئيس وليم كلنتون، وهو زميل في الحزب الديمقراطي، إلى ترشيحه من جديد[٣].

١١ - وفي تطور متصل بذلك، أقسم اليمين السيد جوليو بريدي، وهو نائب سابق لحاكم الإقليم، بصفته قاضيا مساعدا في محكمة إقليم جزر فرجن، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢[٤].

جيم - التطورات الدستورية

١٢ - لم ترد أية معلومات جديدة فيما يتعلق بطعن لجنة الحكومة البلدية ضد القرار الصادر عن محكمة استئناف الدائرة القضائية الثالثة في الولايات المتحدة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، القائل بأن الاستفتاء لإقامة حكومة بلدية قد فشل. ومجمل القول إن الاستفتاء جرى في الوقت الذي جرت فيه الانتخابات العامة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. ومن بين مجموع الناخبين المسجلين، البالغ ٦٦٨ ٣٨ ناخبا، اشترك في الاستفتاء ٦٧٦ ١٣ ناخبا، صوت ٤١٩ ٨ منهم مؤيدين تكوين هيئات بلدية مستقلة، و ٢٥٧ ٥ معارضين (للاطلاع على التفاصيل، انظر A/AC.109/1064، الفقرات ١٧-٢١).

١٣ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أعلن الحاكم الكسندر فاريللي عام ١٩٩٣ "عام مركز الإقليم". وتعهد الحاكم بتقديم كل دعم لبرنامج التعليم العام الذي وضعته اللجنة المعنية بمركز الإقليم والعلاقات الاتحادية، التي أنشئت في عام ١٩٨٨ وستجري استفتاء على العلاقات الاتحادية والمركز السياسي المستقبلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبيَّن الحاكم أنه يزمع اقتراح تشريع لإنشاء آلية تبادر إلى إجراء مفاوضات فورية بين الإقليم وحكومة الولايات المتحدة، لتنفيذ أية تغييرات في علاقتهما تنجم عن الاستفتاء[٥]. وفي المرحلة الأولى من الاستفتاء، المقرر إجراؤه في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، سيختار الناخبون أحد خيارات ثلاثة هي: (أ) استمرار أو تحسين مركز البلد كإقليم؛ و (ب) الدمج الكامل في الولايات المتحدة؛ و (ج) إلغاء سيادة الولايات المتحدة. وسيُجرى استفتاء آخر للبت في خيار من أصل سبعة خيارات سياسية تشملها الاتجاهات التالية: (أ) مركز الولاية والاندماج؛ (ب) اتفاق ينطوي على علاقات اتحادية أو كمنولث والابقاء على الوضع الراهن؛ (ج) الارتباط الحر والاستقلال. (انظر أيضا الفقرات ٢٢-٢٦).

دال - الأحزاب السياسية والانتخابات

١٤ - في الإقليم ثلاثة أحزاب سياسية، هي: الحزب الديمقراطي لجزر فرجن، وهو أكبرها؛ وحركة المواطنين المستقلين؛ والحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن.

١٥ - وتُجرى الانتخابات العامة في الإقليم كل سنتين لشغل مقاعد مجلس شيوخ جزر فرجن الـ ١٥، واختيار مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة والمجلس الإقليمي للتعليم، ومجلس الانتخابات. وتجرى الانتخابات لشغل منصب الحاكم ونائب الحاكم كل أربع سنوات. ومدة شغل الحاكم لمنصبه مقصورة على فترتين متتاليتين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، أجريت انتخابات لشغل منصب الحاكم ونائبه.

١٦ - أجريت يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الانتخابات لشغل المقاعد الخمسة عشرة المنتخبة في مجلس شيوخ جزر فرجن؛ وكان يتنافس عليها ٤١ مرشحا يتألفون من ١٤ مستقلا و ٢٧ من أعضاء الأحزاب السياسية الثلاثة (١٤ من الحزب الديمقراطي، و ٧ من الحزب الجمهوري، و ٦ من أعضاء حركة المواطنين المستقلين). ومن بين مجموع الناخبين البالغ ٨٨٧ ٤٠ ناخبا مسجلا، أدلى ٧٧٠ ٢٦ ناخبا، أو ٦٥,٥ في المائة، بأصواتهم في الانتخابات المذكورة. وكانت النتائج النهائية كما يلي: حصل الحزب الديمقراطي على ٧ مقاعد؛ والحزب الجمهوري على ٤ مقاعد؛ والمستقلون على ٣ مقاعد؛ وحركة المواطنين المستقلين على مقعد واحد. وهزم تسعة من شاغلي المقاعد في الانتخابات. وسيصبح إئتلاف تشكل بعد الانتخابات من ١٠ أعضاء بقيادة الحزب الديمقراطي هو كتلة الأغلبية في المجلس التشريعي العشرين[٦].

١٧ - وفاز السيد رون دي لوغو من الحزب الديمقراطي على منافسه بفارق ٢١ في المائة من الأصوات ليعاد انتخابه مندوبا للإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة لفترة عاشرة (انظر أيضا الفقرة ٢٨).

١٨ - وعقب الانتخابات، إتهم عدد من المرشحين غير الناجحين مسؤولي الانتخابات بارتكاب مخالفات وتزوير. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، نظرت محكمة الاقليم في دعوى تقدم بها السيد أدلبرت بريان، وهو شاغل مقعد خسر مقعده. وقد التمس السيد بريان من المحكمة اصدار أمر ايقاف مؤقت لوقف اعتماد نتائج الانتخابات، استنادا الى عدة أسباب، منها التزوير ومخالفة القانون الانتخابي في جزر فرجن ودستور الولايات المتحدة. وفي الأمر الذي أصدرته قاضية محكمة الاقليم ماريا م. كابريت، قالت إن السيد بريان لم يثبت أن المخالفات في الانتخابات قد أثرت على نتيجتها. وأشارت الى أن المخالفات والانتهاكات، التي أقر مجلس الانتخابات بحدوثها، لم تكن كبيرة بالدرجة التي تبعث على التشكك في نزاهة الانتخابات، والتي تشكل سوء نية من جانب مسؤولي الانتخابات. كما أشارت القاضية الى أنه لم تكن ثمة أدلة على حرمان أي ناخب مؤهل من حق الإدلاء بصوته. ورفضت القاضية كذلك طلب السيد بريان أن يقدم أدلة جديدة على أن ر. ف. شوب كوربوريشن، الشركة التي باعت للاقليم ١١٧ من آلات التصويت واضطلعت بوضع جداول نتائج الانتخابات، لم يكن مصرحا لها بممارسة الأعمال التجارية في الاقليم.

١٩ - وفي أمر المحكمة نفسه، نبهت قاضية محكمة الاقليم المجلس التشريعي ومجلس الانتخابات ومسؤوليه الى الاهتمام بالمخالفات التي حدثت في انتخابات عام ١٩٩٢، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التزام الانتخابات التي تجرى مستقبلا بالقوانين الانتخابية في جزر فرجن. وأضافت أن ذلك أقل ما يستحقه شعب الاقليم[٧].

٢٠ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تقدمت رابطة الناخبات بالتماس الى المجلس التشريعي العشرين لاجراء اصلاح تشريعي وانتخابي. وقالت رئيسة الرابطة إنه يجب النظر بشكل جاد في تبني تشريع يسمح بإعادة تقسيم كل الدوائر الانتخابية أو اعادة تشكيلها أو اعادة تسميتها. كما طلبت الرابطة الى الحكومة شراء آلات تصويت اضافية وزيادة عدد مراكز الاقتراع بغية القضاء على اغلاق المدارس والمكاتب الحكومية. وفي خطاب ألقته أمام الرابطة السيدة جون فاريلي، قرينة الحاكم، في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٣،

أشادت بالرابطة لتاريخها الطويل في تعزيز المسؤولية السياسية من خلال المشاركة المستنيرة والنشطة التي يتم من خلالها تشجيع الناس على أن يمارسوا بالكامل حقوقهم وامتيازاتهم الدستورية فضلا عن التزاماتهم كمواطنين[٨].

هاء - مركز الاقليم في المستقبل

٢١ - ترد في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/1109، الفقرات ٢١ - ٢٦) معلومات عن التطورات المتعلقة بمركز الاقليم في المستقبل، بما في ذلك الاجراء الذي اتخذته الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ويرد فيما يلي تبيان للتطورات الأخيرة.

موقف حكومة الاقليم

٢٢ - لقد قال الحاكم، في خطابه عن حالة الاقليم الذي ألقاه في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أن التقدم السياسي والدستوري للإقليم هو عنصر مكمل هام لتقدم التنمية الاقتصادية. وفي حين أشار الى أن الاقليم قد أحرز تقدما كبيرا على الصعيد السياسي، فقد أكد أنه سوف يعلن عام ١٩٩٣ "عام مركز الاقليم"، وسوف يبدأ عملية لاستشارة الناس بشأن آرائهم فيما يتعلق بالاتجاه الذي ينبغي أن يمضي فيه الاقليم. وأشار الى أن الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي قد اضطلعت بمبادرات مماثلة، وينبغي إلا تتخلف جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عنها في ذلك. وقال في نفس البيان أن الاقليم لابد وأن ينهض بنفسه سياسيا، كما فعلت الأقاليم الأخرى، اذا ما أريد له أن يحقق الإزدهار وسط الترتيبات العالمية الآخذة في التغير، مع اكتسابه مزيدا من السيطرة على مقدراته الخاصة. وقال إنه لا يمكن أن يكون مبالغا مهما أفرط في التشديد على الطبيعة الحاسمة لمشاركة شعب الاقليم بصورة كاملة في الاستفتاء المقبل بشأن المركز السياسي للإقليم. وفي هذا الشأن، حث الجميع على المشاركة بصورة كاملة في مختلف أنشطة التوعية العامة بحيث يمكن التعريف بالتطلعات السياسية والدستورية للشعب.

٢٣ - وفي ١١ شباط/فبراير ١٩٩٣، ألقى الحاكم فاريلي الخطاب الختامي أمام مؤتمر معني بالعلاقات بين الولايات المتحدة وساموا الأمريكية وغوام وجزر ماريانا الشمالية وبورتوريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، عقد في جامعة جورج واشنطن، واشنطن دي. سي.، في الفترة من ٨ الى ١١ شباط/فبراير ١٩٩٣. واشترك في رعاية المؤتمر الذي حمل اسم "أوان التغيير" مؤسسات أكاديمية من الأقاليم المذكورة واتحاد الجامعات في منطقة واشنطن الكبرى. وقال الحاكم في خطابه إنه في سياق ما يسمى "النظام الدولي الأكثر انفتاحا"، يجب أن تحقق الأقاليم الباقية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، ومعظمها في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تقدما في رسم مسارها وتحديد مكانها في النظام العالمي الجديد الآخذ في التشكل. وقال إن الأقاليم يجب أن تستجيب للتحديات التي تطرحها تلك التغيرات في القوى العالمية، وإلا فإنها ستعرض نفسها لخطر الركود السياسي والتحجر.

٢٤ - وقال الحاكم إنه يجري بحث ادخال تغييرات في المركز السياسي، في عدة أقاليم تابعة للولايات المتحدة، غير أن وصول تلك المبادرات إلى نتائج ناجحة سوف يتحدد إلى درجة كبيرة بمدى المرونة التي سيبديها كل من كونغرس الولايات المتحدة وإدارتها الحالية في الاستجابة للتطلعات المشروعة لشعوب الأقاليم. وأعرب الحاكم عن تأييده للتشريع المعروض على الكونغرس الذي من شأنه أن ينقل الولاية التشريعية للأقاليم من وزارة الداخلية إلى فرقة عمل يرأسها البيت الأبيض. وكان من رأيه أن فرقة العمل سوف ترفع مستوى العلاقات الاتحادية - الاقليمية.

٢٥ - وفي الختام، قال الحاكم إنه في حين ازدهرت الأقاليم بدرجة كبيرة على مدار السنين نتيجة لارتباكها كل على حدة بالولايات المتحدة، فإن هناك مع ذلك حاجة إلى التركيز على المستقبل، مع مراعاة مسألة تقرير المصير للأقاليم الباقية خلال العقد الحالي، وهو موضوع يتصدى له المجتمع الدولي. ففي التحليل النهائي، يتمتع شعب كل اقليم أو رابطة كومنولث بالحق في تحديد مستقبله السياسي، وفيما يتعلق بالقادة، فإنهم يتحملون مسؤولية مستمرة تتمثل في الدعم المتحمس لارادة الشعوب، وهي تمضي في تحديد مسارها المقبل. وقد حضر المؤتمر حوالي ٣٥ شخصا من الاقليم، كان من بينهم ممثلون عن مجلس الشيوخ ولجنة مركز الاقليم وادارات حكومية مختلفة وجامعة جزر فرجن والجماعات المدنية.

٢٦ - وفي آذار/مارس ١٩٩٣، شارك الطلاب في حرم سان توماس وحرم سان كروا التابعين لجامعة جزر فرجن في استفتاء صوري بشأن الخيارات الثلاثة للمركز السياسي للاقليم مستقبلا. فكانت النتائج كالتالي: (أ) استمرار المركز الاقليمي أو تعزيزه، ١٠٨ أصوات؛ (ب) إلغاء سيادة الولايات المتحدة (الارتباط الحر أو الاستقلال)، ٦٠ صوتا؛ (ج) الاندماج الكامل في الولايات المتحدة (اقليم مندمج أو اقامة ولاية)، ١٤ صوتا[٩].

موقف الدولة القائمة بالادارة

٢٧ - كررت ممثلة الولايات المتحدة، في بيانها أمام اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، ضمن جملة أمور، تأييد حكومتها لأهداف الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وأكدت على أنه بسبب هذا التأييد تحديدا، فإن حكومتها اضطرت إلى وقف التعاون في وقت سابق من العام مع اللجنة الخاصة[١٠].

٢٨ - وأفادت الأنباء في آذار/مارس ١٩٩٣ أن قاضي المحكمة المحلية بالولايات المتحدة هارولد غرين أصدر حكما يقضي بأن المندوبين لدى الكونغرس من الأقاليم التابعة للولايات المتحدة ومقاطعة كولومبيا يستطيعون الادلاء بأصواتهم في مجلس النواب في الولايات المتحدة. ورفض قاضي المحكمة المحلية دفع قادة الحزب الجمهوري في المجلس الذين تقدموا بدعوى تقول بعدم دستورية ادلاء المندوبين الخمسة من "غير الولايات" (وجميعهم من الحزب الديمقراطي) بأصواتهم في المجلس. وقد بدأ الجدال في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عندما انعقد الكونغرس الجديد. فقد قرر مؤتمر الحزب الديمقراطي السماح لمندوبي الأقاليم بالادلاء بأصواتهم في اللجنة الجامعة، بينما كانوا قبل ذلك لا يستطيعون الادلاء بأصواتهم إلا في لجان المجلس. ونتيجة للحكم الجديد، فإن أي اقتراع يمكن لأصوات مندوبي "غير الولايات" أن تؤثر على

نتيجته يعقبه بصورة آلية اقتراع ثان لا يشارك فيه هؤلاء المندوبون. ويكون الاقتراع الثاني هو الحاسم. وقال القاضي غرين، لدى اصداره لحكمه، إن التمتع بحق التصويت في المجلس يعطي المندوبين "مكانة ومنزلة أعظم في الكونغرس وفي دوائرهم الوطنية"(١١).

الاجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٢٩ - في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٧/٤٧، وهو قرار موحد بشأن ١٠ أقاليم منها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وفي الجزء ألف من ذلك القرار، أكدت الجمعية العامة من جديد، في جملة أمور، أن من حق شعوب تلك الأقاليم نفسها في نهاية المطاف أن تحدد بحرية مركزها السياسي المقبل، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وطلبت في ذلك الصدد، إلى الدول القائمة بالادارة، أن تيسر، بالتعاون مع حكومات الأقاليم، الاضطلاع ببرامج التثقيف السياسي في الأقاليم بغية تعزيز الوعي بين الشعوب بالامكانيات المتاحة لها في ممارسة حقها في تقرير المصير، وفقا للخيارات السياسية المشروعة المتعلقة بالمركز، المحددة تحديدا واضحا في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠. وكررت الجمعية تأكيد أن من مسؤوليات الدول القائمة بالادارة أن تهيئ، في الأقاليم، الظروف التي يكون من شأنها تمكين شعوب تلك الأقاليم من أن تمارس بحرية ودون تدخل حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

٣٠ - وفي الجزء باء من الفرع عاشرا من القرار ذاته، المتعلق بالاقليم، كررت الجمعية العامة أيضا مطالبتها للدولة القائمة بالادارة بأن تسهل، حسب الاقتضاء، اشتراك الاقليم في منظمة دول شرق البحر الكاريبي والاتحاد الكاريبي، وفي مختلف المنظمات الدولية والاقليمية، بما في ذلك المجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية التابعة للبنك الدولي، وفقا لسياسة الدولة القائمة بالادارة ولاختصاصات هذه المنظمات. وطلبت الجمعية إلى الدولة القائمة بالادارة أن ترد ايجابيا على طلب حكومة الاقليم بايفاد بعثة زائرة ومراقبة تابعة للأمم المتحدة إلى الاقليم.

واو - الخدمة العامة

٣١ - لا يزال جهاز الخدمة العامة أكبر رب عمل في الاقليم. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، كان هناك ٨٠٠ ١٣ موظف حكومي (٧٧٠ موظفا اتحاديا و ٠٣٠ ١٣ موظفا من الاقليم) من بين ما مجموعه ٤٩٠ ٤٤ من العاملين. وبالمقارنة بالسنة الماضية، لم يطرأ أي تغير على عدد الموظفين الاتحاديين، فيما زاد عدد الموظفين من الاقليم ١٧٠ موظفا.

٣٢ - ستعرض الحاكم في الخطاب الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بشأن حالة الاقليم، العلاقات مع نقابات العاملين التي تمثل موظفي القطاع العام، وأوضح أن تزايد حجم العجز في الميزانية وغيره من أوجه البلبلة المالية، منع الحكومة في عام ١٩٩٢ من زيادة الرواتب وفقا لما تم التفاوض عليه سابقا. وذكر أنه في السنة المالية ١٩٩٢ تم عقد ١٥ اتفاقا، وأنه يجري التفاوض على ستة اتفاقات حاليا وأن هناك

خمسة أخرى تنتظر التفاوض عليها. وفيما يتعلق بحالة المعلمين، كشف الحاكم النقاب عن أن عجز الحكومة على الوفاء بالعقد المؤقت مع نقابتهم - الاتحاد الأمريكي للمعلمين - أسفر عن إضراب المعلمين مدة ١٠ أيام. وصرح أيضا بأنه قرر ألا يستأنف قرار مجلس العلاقات مع موظفي الحكومة الذي ينص على إلزامية أحكام هذا العقد ووجوب تقديمه الى الهيئة التشريعية للتمويل. وأطلع مجلس الشيوخ على أن التكلفة المقدرة لتمويل العقد المبرم مع الاتحاد الأمريكي للمعلمين لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، تضيف نحو ٢٩ مليون دولار الى عجز قد يصل الى ٥٧ مليون دولار. وأوصى الحاكم بأن ينظر، ضمن خطة مالية شاملة، في الحد من تجاوز نمو الزيادات في المرتبات نسبة مئوية معينة من متوسط النمو في إيرادات الحكومة خلال السنوات الثلاث الى الأربع السابقة.

٣٣ - وفي تطورات متصلة بما تقدم، أفيد في شباط/فبراير ١٩٩٣ بأن مجلس الشيوخ ينظر في إمكانية خفض مرتبات موظفي الحكومة في الدرجات المرتفعة المرتب، وتشمل أعضاء مجلس الشيوخ والحاكم، بنسب تتراوح ما بين ٧ و ١٠ في المائة[١٢]. وفي الشهر التالي أعلن مكتب الحاكم أنه نظرا للأزمات المالية وعدم التأكد من حجم اعتمادات عام ١٩٩٣، ستوقف على الفور جميع التعيينات لشغل وظائف حكومية وسيظل الوقف ساري المفعول الى أن يتقرر حجم التمويل المتاح للوظائف الحكومية[١٣].

زاي - العلاقات الخارجية

٣٤ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، اعتمدت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في دورتها الوزارية الرابعة عشرة تقرير فريقها العامل لبلدان الكاريبي غير المستقلة، الذي قدمه ممثل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الذي كان وقتها رئيس الفريق العامل[١٤]. واتخذت اللجنة في تلك الدورة القرار ٣٧ (د - ١٤) المعنون "دعم وصول بلدان الكاريبي غير المستقلة الى منظومة الأمم المتحدة" الذي طلبت اللجنة به من رئيسها أن يستهل بالتشاور مع رئيس الفريق العامل، اتصالات مع رئيس لجنة الـ ٢٤ الخاصة بقصد التماس قيام تعاون رسمي بين الهيئتين في دعم الدراسة التي يجريها الفريق العامل عن وصول بلدان الكاريبي غير المستقلة الى منظومة الأمم المتحدة. وحضر رئيس اللجنة الخاصة الدورة الوزارية للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي وأدلى فيها ببيان. وكان برفقته ممثل الكونغو.

٣٥ - وواصل الاقليم تعاونه مع غيره من بلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ومشاركته في المؤتمرات والبرامج التي تنظمها الحكومات والمنظمات الدولية والوكالات المتعددة الأطراف.

٣٦ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، استرعى الحاكم الانتباه في خطابه أمام المؤتمر المعني بالعلاقات بين الحكومة الاتحادية والاقليم (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه)، الى المشاكل التي تنفرد بها الجزر الصغيرة، وبين الخطوط العريضة للتدابير التي اتخذتها حكومات الأقاليم للتغلب عليها. وتشمل هذه التدابير انشاء آليات مثل محفل حكام المناطق البحرية، وتحالف الأقاليم التابعة. وقد أنشئ الأول لغرض عقد مشاورات رسمية

حول المسائل ذات الاهتمام المتبادل وصياغة مواقف مشتركة عند الاقتضاء. وأنشئ الثاني لزيادة الوعي الجماعي على المستوى الدولي، ولكي يوضح للأقاليم كيفية الاستفادة من الاشتراك في البرامج والأنشطة الدولية، بما يتمشى مع مركزها السياسي الراهن.

٣٧ - وحافظ الاقليم على علاقاته الخاصة مع جارتيه، جزر فرجن البريطانية وبورتوريكو. واحتفل في عاصمة الاقليم في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ بيوم الصداقة السنوي العشرين لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية (انظر أيضا A/AC.109/1142، الفقرة ٤١). وذكر بيان صحفي مشترك صدر في آذار/مارس ١٩٩٣ أن وفدي الاقليمين التقيا في ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ في الاجتماع الخامس للمؤتمر المشترك بين جزر فرجن[١٥].

٣٨ - وقدم حاكم الاقليم اقتراحا برفع مستوى المؤتمر المذكور أعلاه مراعاة لأهميته ومستوى النشاط المتوخى لعام ١٩٩٣. واعتمد المؤتمر توصيات الأفرقة العاملة في المجالات التالية: (أ) ركوب الزوارق للمتعة والصيد التجاري والاستجمامي؛ (ب) والتدريب على ادارة حالات الطوارئ بقصد التأهب للكوارث؛ (ج) والنقل فيما بين الجزر. واتفق المؤتمر على إنشاء فريق عامل معني بالتطور السياسي لينظر في الاصلاح الدستوري في جزر فرجن البريطانية وفي الاستفتاء بشأن المركز السياسي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وبناء على توصية رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية، عين الدكتور كارلايل كوربين، ممثل حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أمينا للمؤتمر. وكان مسؤولا عن تنسيق اجتماعات الأفرقة العاملة وإعداد تقارير المؤتمر.

حاء - التطورات الأخرى

٣٩ - استمرت المناقشات، في الفترة المستعرضة، بين حكومة الاقليم وحكومة الولايات المتحدة بشأن نقل تبعية جزيرة ووتر أيلاند (رابعة أكبر الجزر) الى حكومة الاقليم عند انتهاء مدة العقد الممنوح لشركات تشييد خاصة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (انظر أيضا A/AC.109/1109، الفقرات ٣٩ - ٤١).

٤٠ - وفي آذار/مارس ١٩٩٣، صرحت وزارة داخلية الولايات المتحدة بأنها ستوقف جميع ترتيبات نقل تبعية جزيرة ووتر أيلاند حتى الانتهاء من إعادة النظر في الأمر مرة أخرى ، على أن تظل الدراسات البيئية مستمرة. واتخذ هذا الاجراء استجابة لتظلمات المسؤولين في حكومة الاقليم من أن خطة بيع ووتر أيلاند لأصحاب العقد الرئيسي والعقود من الباطن التي استهلتها الحكومة السابقة للولايات المتحدة، لا تراعي مصالح الاقليم. وصدرت شكاوى أيضا من مندوب الاقليم لدى الكونغرس، السيد رون دي لوغو، ومن عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، السيد بنيث جونستون، رئيسي اللجنتين الفرعيتين لمجلس النواب ومجلس شيوخ اللتين تشرفان على شؤون الاقليم[١٦].

ثالثا - المنشآت العسكرية

٤١ - يحتفظ اسطول الولايات المتحدة حاليا بمحطة معايرة رادارية وسونارية، ومقر لمحطة أعمال التتبع تحت سطح الماء التابعة له. وتوجد مراكز تجنيد دائمة للقوات المسلحة ومفرزة لحرس السواحل التابع للولايات المتحدة في جزيرة سان توماس. ويتبع الحرس الوطني لجزر فرجن جيش الولايات المتحدة. وقد ظل الاقليم مرسى لسفن اسطول الولايات المتحدة واساطيل حلفائها. (للاطلاع على التطورات الأخيرة انظر ورقة العمل المتعلقة بالأنشطة والترتيبات العسكرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/AC.109/1151)).

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٤٢ - يعتمد اقتصاد الاقليم على السياحة والخدمات المتصلة بها وعلى التشييد والتنمية الصناعية. ويحتضن الاقليم أكبر مصفاة للنفط في نصف الكرة الغربي، إذ تصل طاقتها الانتاجية الى ٠٠٠ ٧٠٠ برميل في اليوم، وهو فضلا عن ذلك مركز من مراكز الأعمال التجارية الدولية. وقد أصبح منذ عام ١٩٨٥ مقرا لما يزيد على ٨٠ في المائة من شركات المبيعات الأجنبية التابعة للولايات المتحدة. ولا تزال التنمية الزراعية تمثل واحدا من مجالات الأولوية في سياسة التنويع التي تنتهجها الحكومة. وفي سنة ١٩٨٩، وهي آخر سنة متاحة بيانات عنها، قدر الناتج الاجمالي للاقليم بمبلغ ١,٣ بليون دولار، ودخل الفرد بمبلغ ٠٥٢ ١١ دولارا.

٤٣ - وافاد حاكم الاقليم الهيئة التشريعية في خطابه بشأن حالة الاقليم الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بأن اقتصاد الاقليم، الذي وصفه بأنه في حالة ركود، لا يزال يعاني من الآثار المترتبة على تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي. وبين الحاكم الخطوط العريضة لعدد من أهداف السياسة العامة التي توقع أن تعمل على إنعاش الاقتصاد. ولفت الانتباه الى الأزمة المالية التي لا يزال الاقليم يواجهها، وقدر أن يزيد العجز الى ٥٧ مليون دولار. وأكد على ضرورة توجيه جميع الجهود نحو زيادة تنويع اقتصاد الاقليم، ملاحظا أنه على الرغم من أن الدراسات الأخيرة أكدت هيمنة قطاع السياحة على الاقتصاد، فقد ثبت أن قطاع الصناعة التحويلية ينتج العامل المضاعف الأكبر فيه. واشار بهذا الصدد الى أن الحكومة لن تقتصر على تشجيع السياحة بل ستوفر حوافز ضريبية وغير ضريبية لاجتذاب مؤسسات للصناعات الخفيفة والتجميع غير ملوثة للبيئة الى الاقليم.

باء - المالية العامة

٤٤ - وفقا لما أوردته تقارير صحفية في آذار/مارس ١٩٩٣، قدرت حكومة الإقليم أن الإيرادات بالنسبة للسنة المالية ١٩٩٣ ستبلغ حوالي ٣٨٠ مليون دولار مقابل نفقات مقترحة قدرها ٤٢٦ مليون دولار. وشمل العجز المتراكم المقدر في الميزانية والبالغ ٨٦ مليون دولار مبلغا مرحلا من السنة المالية ١٩٩٢ قدره ١٣,٤

ملايين دولار، علاوة على مبلغ قدره ٣٤ مليون دولار تدين به الحكومة للمعلمين وغيرهم من موظفي الحكومة، نجم عن زيادات في الرواتب تم الاتفاق عليها عن طريق التفاوض لكن تأخر دفعها. وأشارت تلك التقارير إلى أن الحاكم قدم تقديرات الميزانية في موعد متأخر لم يمكن معه أن تنظر فيها الهيئة التشريعية في الدورة التاسعة عشرة، وهي معروضة للنظر حاليا في دورتها العشرين.

٤٥ - وفي مواجهة العجز المتنامي في الميزانية، أشار ممثلو حكومة الإقليم إلى أنه على الرغم من أن الفئات الضريبية الرئيسية لا تزال تعكس نموا متواضعا كل سنة، هناك حاجة إلى وضع تدابير تصحيحية طويلة الأجل لضبط الإنفاق الحكومي وتنقيح الهيكل الضريبي للإقليم[١٧].

جيم - الزراعة والماشية ومصائد الأسماك

٤٦ - مازالت السياسة العامة لحكومة الإقليم تتمثل في إعادة بناء الهياكل الأساسية الزراعية عن طريق توفير الأراضي الصالحة لإنتاج الأغذية وإنتاج الألبقار، وتقديم الحوافز المناسبة للمزارعين وصائدي الأسماك. (انظر A/AC.19/1109، الفقرات ٥٤ - ٥٨).

٤٧ - وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٣، أعلن الفترة من ١٤ إلى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣ بوصفها "أسبوع الزراعة"، وذكر في ذلك السياق أن الصناعة تنتج حصيلة تزيد على مليون دولار من الدخل الشخصي كل سنة. وأشار إلى أن المزارعين في الإقليم تحملوا بعض المشاق في السنوات الأخيرة مثل الكوارث الطبيعية، وانخفاض أحجام الصادرات، والممارسات التجارية غير العادلة، وارتفاع تكاليف الإنتاج. بيد أن من المهم أن يدرك شعب الإقليم الأثر الاقتصادي لصناعته الزراعية[١٨]. ويرد أدناه سرد للتطورات الرئيسية فيما يتعلق بالصناعة.

(أ) هطلت أمطار غزيرة في الإقليم في أيار/مايو ومرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، منهية بذلك فترة جفاف استمرت عدة سنوات، لاسيما في سانت كروا، وهي المنطقة الزراعية الرئيسية؛

(ب) أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ فريق استشاري لمصائد الأسماك مكون من ١٠ أعضاء لاستعراض التدابير المتعلقة بمصائد أسماك الإقليم وتقديم توصيات إلى الحاكم؛

(ج) احتج صيادو الأسماك في سانت كروا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بشأن الإغلاق المزمع لمناطق صيد الأسماك في لونغ بانك. وذكرت السناتور ماري بيكارد، في رسالة بعثت بها إلى مجلس إدارة مصائد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي، نيابة عن صيادي الأسماك، أن هؤلاء الصيادين يعتمدون عل صيد السمك في تلك المنطقة لأن شركتي Hess Oil Virgin Islands Corporation و Virgin Islands Alumina Corporation قد أغلقتا مناطق الصيد في جنوب الجزيرة. وذكرت أن الاقتصاد لا يستطيع توفير عمل بديل لصائدي الأسماك؛

(د) أجريت دراسة استقصائية بشأن حالة السمكة الببغائية في المنطقة لتحديد ما إذا كان يتعين اتخاذ إجراءات لحمايتها. وقد انخفضت انخفاضا ملموسا أعداد نوعين آخرين، وهما السمك النهاش وسمك الأخفس، وهناك تخوف من أن تليهما السمكة الببغائية[١٩].

دال - التنمية الصناعية

٤٨ - يتألف القطاع الصناعي، الذي يوجد اساسا في سانت كروا، من صناعات تحويلية ثقيلة مثل تكرير النفط وإنتاج الألمونيوم، فضلا عن مؤسسات للصناعات الخفيفة تشمل شركات لتجميع الساعات وصناعات للمستحضرات الصيدلانية والملابس والالكترونيات، وجميعها تستفيد من حق الدخول المعفي من الرسوم إلى الولايات المتحدة. ويصدر الإقليم كذلك كمية كبيرة من الرم إلى الولايات المتحدة. وتقدم حكومة الإقليم عدة حوافز ضريبية وغيرها من الحوافز لتشجيع الصناعات الجديدة على اتخاذ الإقليم مقرا لها (انظر أيضا A/AC.10/1109، الفقرات ٥٩ - ٦٣).

٤٩ - ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن قيمة الصادرات من النفط المكرر إلى الولايات المتحدة انخفضت بنسبة ١٦,٤ من ٢,٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ إلى ١,٩٦ من بلايين الدولارت في عام ١٩٩١. وانخفضت قيمة صادرات الألمونيوم بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا، من ٣٠,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٥,٣ مليون دولار في عام ١٩٩١. وخلال الفترة ذاتها، انخفضت صادرات الرم، إلى الولايات المتحدة بنسبة ٨,٥ في المائة من ٩,٨ ملايين لتر إلى ٩ ملايين لتر. على أن حصيلة الضريبة المفروضة على الرم التي تقاضاها الإقليم زادت من ٢٩,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣١,٥ مليون دولار في عام ١٩٩١. وبلغ آخر رقم لحجم الصادرات من الساعات من الإقليم ٣,١٨ ملايين قطعة في عام ١٩٨٨[٢٠].

٥٠ - وخلال الفترة المستعرضة، أفادت التقارير بحدوث التطورات التالية: في آب/أغسطس ١٩٩٢، منع حوالي ٣ ٠٠٠ من العاملين لدى شركة Hess Oil Virgin Islands Corporation من العمل لمدة أسبوعين في أعقاب نزاع عمالي تحول إلى نزاع عنيف. وبالإضافة إلى زيادة الرواتب، شمل اتفاق تم التوصل إليه بين اتحاد عمال الصلب وتلك الشركة والمتعاقدين معها من الباطن، جزءا يقضي بعقد اجتماعات أسبوعية لمناقشة مشاكل العلاقات العمالية. وأفادت التقارير أيضا في آب/أغسطس أن مجلس شيوخ جزر فرجن اعتمد تشريعا يحدد حصصا للشركات التي تتلقى حوافز في مجال التنمية الصناعية. وكانت التشريعات السابقة، تقضي بأن تستوظف هذه الشركات ٨٠ في المائة من قوتها العاملة محليا. وعقب توجيه انتقاد مفاده أن الموظفين من المواطنين لا يعينون في مناصب إدارية، اعتمد تشريع جديد، بأغلبية ١٠ أصوات مقابل صوت واحد، يلزم هذه الشركات أيضا بتعيين ٢٠ في المائة من مواطني جزر فرجن الموظفين لديها في مناصب إدارية[٢١].

٥١ - وقد أكد الحاكم من جديد، في خطابه المتعلق بحالة الإقليم، أن السياسات الحكومية، التي تمنح مجموعات إعفاء ضريبي منصفة وقادرة على المنافسة للكيانات التجارية الراغبة في اتخاذ الإقليم مقرا

لها، ينبغي أن تسهل للمقيمين لفترات طويلة الأجل تولي مناصب إدارية في تلك الشركات وأن تشجعهم على ذلك. وأعرب عن رأي مفاده أن على الإقليم أن يهيئ مناخا ملائما للأعمال التجارية لأن الكيانات التجارية ستظل بمثابة المحرك الدافع للتقدم خلال القرن القادم. وفي هذا الصدد، أشار الحاكم إلى أن هدف حكومته هو إيجاد ٨٠٠ وظيفة جديدة، وإكمال الساحة الصناعية الصغيرة في سانت توماس، وتدبير التمويل اللازم لمبنى خامس في مجمع الساحة الصناعية في سانت كروا.

هاء - الأعمال التجارية الدولية

٥٢ - واصل نائب الحاكم الاضطلاع بمسؤولية تنظيم المصارف وشركات التأمين وغيرها من الشركات المحلية والدولية والاشراف عليها. كما تتولى السلطات الاتحادية للولايات المتحدة الإشراف على المصارف والشركات التابعة للولايات المتحدة والعاملة في الإقليم.

٥٣ - وفي عام ١٩٩١ ، الذي هو آخر عام توجد بشأنه بيانات متاحة، بلغ عدد الكيانات التجارية المرخصة في الإقليم ١٤٥ ٢٥ ، بزيادة قدرها ٧٠ في المائة عن عام ١٩٩٠. بيد أن إجمالي إيرادات الأعمال التجارية انخفض بنسبة ٢٥ في المائة من حوالي ١,٨ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ الى ١,٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩١[٢٠].

٥٤ - ووفقا للتقارير الصحفية وغيرها من التقارير، ظل النقص في مجال التأمين يشكل أزمة في الاقليم. فقد زادت أقساط التأمين المتعلقة بالممتلكات بحوالي أربعة أمثال ما كانت عليه قبل كارثة إعصار هوغو التي حدثت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وبعد أن غادرت الإقليم في أعقاب ذلك عدة شركات للتأمين أصبحت شركة لويدز اللندنية هي الشركة الرئيسية الوحيدة تقريبا للتأمين على الممتلكات، وقد تصدت لهذا الوضع برفع أسعارها. كذلك أثرت الأزمة سلبيا على سوق العقارات في الإقليم، لأن المصارف التجارية ومؤسسات الاقراض أصبحت ترفض رهن المنازل على أي منزل غير المشمولة بالتأمين، ولم يكن بمقدور العديد من المشترين المحتملين تحمل الزيادة في أقساط التأمين. ولا يزال التأمين على السيارات أيضا مرتفع التكلفة، وتفيد التقارير أن ما يقدر بنسبة ٥٠ في المائة من قادة السيارات على طرق الاقليم غير مشمولين بالتأمين[٢١].

٥٥ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وقع الحاكم قانونا يعتمد خطة للتأمين الصحي لموظفي الحكومة. وفي رسالة موجهة الى رئيس مجلس الشيوخ، أثنى الحاكم على هذا الاجراء السريع الذي اتخذته الهيئة التشريعية والذي يكفل تغطية هؤلاء الموظفين لغاية حزيران/يونيه ١٩٩٣. وأشار الحاكم الى أن مجلس التأمين الصحي الحكومي يعكف على إعداد خطة صحية للفترة المتبقية من عام ١٩٩٣ والسنة التقويمية ١٩٩٤[٢٢].

٥٦ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، أجرى نائب الحاكم مشاورات مع شركات التأمين الرئيسية، إبان حضوره اجتماعا في نيويورك بشأن موضوع إعادة تمويل سندات التأمين. وكان قد اجتمع سابقا مع ممثلي رابطة

التأمين لمنطقة البحر الكاريبي في بربادوس. وذكر فيما بعد أن الإقليم سيستضيف المؤتمر السنوي الثالث عشر للتأمين في منطقة البحر الكاريبي، الذي سيعقد في الفترة من ٣٠ أيار/مايو الى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وفي تطور آخر ، وجه نائب الحاكم رسائل الى نواب الحكام في جميع أنحاء الولايات المتحدة والأقاليم التابعة لها، يحثهم على دعم تشريع مقترح يوفر لضحايا الكوارث الطبيعية برنامجا للتأمين . وأشار الى أن الولايات المتحدة والأقاليم التابعة لها شهدت في السنوات الثلاث الأخيرة عدة كوارث طبيعية سببت معاناة بشرية هائلة وخسائر تقدر ببلايين الدولارات، لم تكن جميعها مغطاة بالتأمين. وأكد على أن الأزمة يمكن أن تلحق ضررا بالغا بالرفاه الاقتصادي في عدة ولايات[٢٣].

واو - السياحة والخدمات المتصلة بها

٥٧ - أفادت حكومة الإقليم بأن مجموع عدد الزائرين الواصلين في عام ١٩٩٢ بلغ ١,٩٦ مليون زائر، بزيادة نسبتها ٠,٧ في المائة عن السنة السابقة. وشمل هؤلاء حوالي ١,٤٧ مليون من زوار الرحلات القصيرة، بانخفاض نسبته ٠,٢ في المائة عن عام ١٩٩٠، وبلغ عدد السياح ٠٠٠ ٤٨٧ سائح ، بزيادة نسبتها ٣,٦ في المائة. وانخفض عدد الزوار القادمين في رحلات جوية قصيرة بنسبة ١٩,٥ في المائة، من ٠٠٠ ٢١٢ شخص في عام ١٩٩١ الى ٠٠٠ ١٧١ شخص في عام ١٩٩٢. وزاد عدد ركاب سفن رحلات الاستجمام البحرية بنسبة ٤,٦ في المائة، من ١,٢٢ مليون راكب في عام ١٩٩١ الى حوالي ١,٢٨ مليون راكب في عام ١٩٩٢. وانخفض عدد القادمين في رحلات قصيرة "أخرى" بنسبة ٣٨,٧ في المائة، من ٨٠٠ ٤٥ في عام ١٩٩١ الى ٠٠٠ ٢٨ في عام ١٩٩٢. وعلى مدى الفترة ذاتها، ارتفع مجموع الإنفاق السياحي بنسبة ٥,٥ في المائة ، الى ٧٩١ مليون دولار (٧٥٠,٣ مليون دولار في عام ١٩٩١) وبلغت حصة سياح المبيت ليلة واحدة في ذلك ٥٥٦ مليون دولار تقريبا، بزيادة نسبتها ٦,٤ في المائة، وحصة زوار الرحلات القصيرة ٢٣٥,٤ مليون دولار تقريبا بزيادة نسبتها ٣,٤ في المائة. واستمرت العمالة المتصلة بالسياحة في الانخفاض، إذ قلت بنسبة ٣,٦ في المائة، من ٨٣٠ ٨ في عام ١٩٩١ الى ٥١٠ ٨ في عام ١٩٩٢. أما العمالة في الفنادق والنـُزال فقد بلغ مجموعها ٤٦٠ ٣ في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، وانخفضت بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٢، الى ٣١٠ ٣. وفي حين ظل عدد الفنادق ثابتا عند ٤٩ فندقا للسنة الثالثة على التوالي، زاد عدد غرف الفنادق بنسبة ٢,٣ في المائة الى ٧٠٥ ٣ غرف. وانخفض معدل شغل الفنادق من ٥٨,٤ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٥٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٢[٢٠].

زاي - الاتصالات والمرافق الأساسية

٥٨ - أكد الحاكم من جديد في خطابه لعام ١٩٩٣ بشأن حالة الاقليم، على أهمية تنفيذ برنامج التحسين الاستثماري في الإقليم، للتعويض عن الأثر الناجم عن تباطؤ الاقتصاد. وذكر أن البرنامج مستمر على الرغم من نتائج مراجعة الحسابات التي أدت الى إنهاء خدمة الخبراء الاستشاريين المعينين بإدارة البرنامج، وأن القضية معروضة حاليا على المحكمة. وذكر الحاكم أن البرنامج يتضمن المشاريع التالية:

(أ) مشاريع متصلة بتشييد الطرق وبالنقل (٢٥ مليون دولار)؛

(ب) التخفيف من الكوارث الطبيعية (١٧ مليون دولار)؛

(ج) المدرسة الثانوية ومدرسة التدريب المهني في سانت كروا (٣٧ مليون دولار)؛

(د) تشييد رصيف فريدركستيد البحري الجديد، ومرسى خليج كروز، ومشاريع توزيع المياه والإسكان (مجموع التكاليف يتجاوز ٧٠ مليون دولار).

٥٩ - ووفقا لما ذكره الحاكم، ووفق على التمويل اللازم لمشاريع للتنمية الاستثمارية على النحو التالي: ١٠٦ ملايين دولار لسانت كروا؛ و ٨,٥ ملايين دولار لسانت جون؛ و ٢٢,٥ مليون دولار لسانت توماس. وكثير من هذه المشاريع سيستكمل خلال عام ١٩٩٣ .

حاء - التجارة

٦٠ - ظلت المنتجات النفطية هي العنصر الغالب في تجارة الإقليم، وماثلتها في ذلك الألومنيا منذ عام ١٩٩٠ بعد استئناف انتاجها. وظلت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي للإقليم. وفنزويلا هي مصدر ركاز البوكسيت الذي يستخدم في انتاج الألومينا.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - الأمن العام ومكافحة الجريمة

٦١ - أفادت المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة بأن الأمن العام وإنفاذ القوانين في الإقليم محدودين للغاية. ويلاحظ التقرير عدم وجود موارد كافية لدى حكومة الإقليم. ومن ناحية أخرى تقوم العناصر الإجرامية بأنشطة مدرة لإيرادات كبيرة، وتستطيع بالتالي أن تحصل على الطاقة البشرية والمعدات التكنولوجية المتقدمة والأسلحة. ولوحظ أيضا أن إحصاءات الجريمة كشفت عن وجود عدد متزايد من الأجانب المقيمين بصفة غير شرعية كأطراف رئيسية أو مشاركة في بعض أخطر أنواع الجريمة. وجرى التشديد على ضرورة قيام الوكالات الاتحادية التابعة للولايات المتحدة بزيادة مساعدتها للسلطات المحلية في مكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة، والدعارة، والهجرة غير المشروعة. وإذا توفرت الموارد اللازمة وهي الطاقة البشرية، والمعدات، والأموال اللازمة لتغطية نفقات التشغيل، والتعاون الكامل بين الوكالات الاتحادية القائمة، وإنشاء وكالات أخرى، أمكن لوكالات الأمن العام وإنفاذ القوانين المحلية أن تضطلع بولاياتها وأن تساهم مساهمة كبيرة في أمن شعب الإقليم وكذلك أمن الولايات المتحدة. وعلى أساس الفرد

الواحد كان معدل الجريمة في الإقليم أعلى بكثير مما هو عليه في الولايات المتحدة. (للاطلاع على التفاصيل انظر A/AC.109/1109، الفقرات ٧٨ - ٨٠).

٦٢ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أطلع الحاكم المجلس التشريعي على أن الحرب ضد الجريمة يجب أن تكون بلا هوادة. ومن الناحية الإيجابية، ذكر أن جرائم العنف انخفضت بنسبة ١٤ في المائة خلال عام ١٩٢. وغير أنه لاحظ، أنه يلزم تكوين قوة شرطة من الدرجة الأولى، تكون مجهزة ومدربة على النحو الملائم. وقال إن الحكومة تعتزم إعادة بناء وفتح مجمعات الشرطة التي أغلقت. وأكد أن حكومة الإقليم ستواصل الاستفادة من مساعدة الحرس الوطني والسلطات الاتحادية الأخرى في تحسين دوريات الحراسة على حدود الإقليم والحيلولة دون استعمال احتكارات المخدرات للإقليم كنقطة انطلاق لشحنات المخدرات المتجهة إلى الولايات المتحدة.

باء - اليد العاملة

٦٣ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بلغ مجموع أفراد القوة العاملة ٧٤٠ ٤٨ (مقابل ١٩٠ ٤٨ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) منهم ٢٢٠ ٤٧ يعملون. وانخفض معدل البطالة إلى ٣,١ في المائة من ٣,٦ في المائة خلال السنة السابقة. وبلغ معدل البطالة في سانت كروا ٤,٥ في المائة، بينما كان ٢ في المائة في مقاطعة سانت توماس - سانت جون[٢٤].

جيم - الصحة العامة

٦٤ - تواصل إدارة الصحة في جزر فرجن الاضطلاع بالمسؤولية عن توفير وإدارة خدمات الرعاية الصحية اللازمة للمقيمين في الإقليم وزائريه. وبالرغم من أن القطاع الخاص يوفر بعض الخدمات، فإن غالبية الخدمات تقدم بواسطة الإدارة أو من خلالها أو بتوجيهها. وارتفاع مستوى الفقر نسبيا يسهم في تدني حالة السكان الصحية.

٦٥ - وتتطلب جغرافية الإقليم أن يكون بكل جزيرة نظام صحي يتمتع بالاكتفاء الذاتي. وبالمثل، تتطلب جغرافية كل جزيرة أن تكون خدمات الرعاية الأولية لا مركزية من أجل توفير الخدمات إلى المقيمين في غضون فترة زمنية معقولة. ويمثل سكان الإقليم تباينا شاسعا. وأسفرت هجرة الأسر والأفراد إلى الإقليم عن تدفق أمراض غير موجودة في الولايات المتحدة. بينما أدت هجرة صغار السن من البالغين إلى ارتفاع نسبة الأطفال وكبار السن من البالغين في الإقليم وهما أكبر فئتين تستعملان الرعاية الصحية. ودمر الإعصار "هوغو" جزءا كبيرا من المرافق الجديدة، وهدم كلية عددا كبيرا من مرافق الرعاية الصحية الأخرى. وتهدف الخطة الصحية الشاملة المنقحة للإقليم إلى النهوض بالحالة الصحية، وضمان وجود بيئة صحية، وتوفير فرص الوصول إلى الرعاية المرتفعة النوعية بتكلفة معقولة.

٦٦ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أعلن الحاكم، عملا بالسياسة الواردة أعلاه، أن مكاتب قد انشئت لتوفير الخدمات لنحو ٨٠٠٠ من المرضى المحتاجين إلى العناية الطبية، مما أدى إلى تخفيض فترة التجهيز وزيادة عدد المطالبات المقدمة. وأكد على أهمية عملية التثقيف في الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومن الأمراض الأخرى. وأوضح أن مستشفيات وعيادات الإقليم، بما في ذلك مستشفى سانت كروا، تجرى فيها عمليات إصلاح هامة.

سادسا - الأحوال التعليمية

٦٧ - التعليم في الإقليم بالمجان وإلزامي للأطفال حتى سن السادسة عشرة. وتقدم حكومة الولايات المتحدة إعانات إلى نظام التعليم العام. وهناك ٢٤ مدرسة ابتدائية وثانوية عامة أو تابعة لرعية كنيسة أو خاصة في الإقليم. وتوفر جامعة جزر فرجن التعليم بعد المرحلة الثانوية. ولا تتوفر البيانات المتعلقة بالمقيدين والخريجين في العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣.

٦٨ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أعلن الحاكم أن حكومة الإقليم قامت، كجزء من الخطة الشاملة للتعليم، بإدماج الأهداف الوطنية الستة التي اعتمدها الرئيس كلينتون الذي كان الرئيس المنتخب للولايات المتحدة في ذلك الوقت. وهذه الأهداف هي: (أ) مواصلة التركيز على توفير الأفراد المصقولين القادرين على التغلب على تحديات القرن المقبل وما يحيط به من غموض؛ (ب) وتجديد الالتزام بأن يكون الآباء عنصرا أساسيا في عملية التعليم؛ (ج) وتوسيع نطاق التعلم من حجرة الدراسة إلى تكنولوجيات ومبادرات مثل الاجتماع عن بعد وقنوات التليفزيون التعليمي؛ (د) والارتقاء بمستوى المناهج الدراسية باستعمال ما يلزم من لغات من أجل التبادل التجاري والمبادرات العلمية والتكنولوجية؛ (و) والتدريب المهني من أجل الارتقاء بالهياكل الأساسية للإقليم على نحو مستمر.

٦٩ - وفيما يتعلق بجامعة جزر فرجن، أشار الحاكم إلى أن الجهود التي بذلتها الحكومة للحصول على أموال للتحسينات الرأسمالية من كونغرس الولايات المتحدة كللت بالنجاح خلال السنة المالية السابقة. وقال إن هدف الإقليم ما زال كما هو، أي مواصلة تقديم المساعدة إلى منطقة البحر الكاريبي في مجالي التكنولوجيات الجديدة والنهوض بالتعليم.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من تقارير منشورة، ومن معلومات أحالتها إلى الأمين العام في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، عن الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣.

(٢) العملة المحلية هي دولار الولايات المتحدة.

(٣) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة)، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

(٤) المرجع نفسه، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٥) المرجع نفسه، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٦) المرجع نفسه، ٣ و ٤ و ١٧ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

(٧) المرجع نفسه، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(٨) المرجع نفسه، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والبيان الصحفي الرسمي رقم ٢١٣، الصادر عن مكتب العلاقات العامة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٩) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٠) A/AC.4/47/SR.7، الفقرتان ٣١ و ٣٢.

(١١) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة)، ٩ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٢) المرجع نفسه، ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣.

(١٣) البيان الصحفي الرسمي رقم ١٩٥، الصادر عن مكتب العلاقات العام لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في ٥ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٤) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقرير اجتماع الفريق العامل المعني ببلدان الكاريبي غير المستقلة، الوثيقة LC/CAR/G.386.

(١٥) البيان الصحفي الرسمي رقم ١٩٤، الصادر عن مكتب العلاقات العامة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في ٢ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٦) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة)، ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٧) المرجع نفسه، ١٦ شباط/فبراير و ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٨) البيان الصحفي الرسمي رقم ٢٠٢، الصادر عن مكتب العلاقات العامة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٩) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) ٢٠ و ٢٥ أيار/مايو و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٢٠) جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، مكتب البحوث الاقتصادية، إدارة التنمية الاقتصادية والزراعة.

(٢١) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٢٢) البيان الصحفي الرسمي رقم ٠٧٩ الصادر عن مكتب العلاقات العامة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٢٣) المرجع نفسه، البيان رقم ٠٩٢ الصادر في ١ شباط/فبراير ١٩٩٣؛ والمرجع نفسه، البيان رقم ١٠٢ الصادر في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣.

(٢٤) جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، Labour Market Review، المجلد ١٦، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

- - - - -